

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب
وعضوية القضاة السادة

د. مصطفى العساف، باسم مبيضين، حابس العبدالات، خضر مشعل

المميز ز :-

محمد عليان محمد الغزو .
وكيله المحامي أحمد طه طلافحة .

المميز ز ضده :-

قاسم موسى زيد الشناق .
وكلاؤه المحامون عبد الله الشناق وعبادة الشناق وعبد الملك الشناق .

بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٩ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر
عن محكمة استئناف حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٥/٢١٥٨) بتاريخ
٢٠١٥/٩/١٧ القاضي :- برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف الصادر عن
محكمة بداية حقوق إربد في القضية رقم (٢٠١٤/١١٤٤) بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠
القاضي : بإلزام المدعى عليه محمد عليان محمد الغزو بأن يدفع للمدعي
قاسم موسى زيد الشناق مبلغ ثلاثة عشر ألف دينار مع الرسوم والمصاريف ومبلغ
(٦٥٠) ديناراً أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة وحتى السداد التام
وتضمنين المستأنف الرسوم والمصاريف ومبلغ (٣٢٥) ديناراً أتعاب محاماة عن مرحلة
الاستئناف .

وللأسباب الواردة في لائحة التمييز طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً
وفي الموضوع نقض القرار المميز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إنه وبتاريخ ٢٠١٤/٨/٢٠ أقام المدعي
قاسم موسى زيد الشناق الدعوى الابتدائية الحقوقية رقم (٢٠١٤/١١٤٤) لدى محكمة
بداية حقوق إربد بمواجهة المدعى عليه محمد عليان محمد الغزو يطالبه بمبلغ (١٣)
ألف دينار على سند من القول :-

١. حرر المدعى عليه الشيك رقم (٦١٠) تاريخ ٢٠١٠/٩/٢٠ المسحوب على
البنك الإسلامي الأردني / إربد بقيمة (١٣) ألف دينار ثمن سيارة .

٢. ذمة المدعى عليه ما زالت مشغولة بالمبلغ المدعى به ولدى مراجعة البنك
تبين عدم وجود رصيد للساحب .

٣. طالب المدعى المدعى عليه بدفع المبلغ المدعى به إلا أنه تمنع مما أوجب
إقامة هذه الدعوى .

وبعد السير بإجراءات المحاكمة قضت محكمة أول درجة بحكمها الصادر وجاهياً
بحق المدعي وبمثابة الوجاهي بحق المدعى عليه بتاريخ ٢٠١٤/٩/٣٠
بإلزام المدعى عليه محمد عليان الغزو بأن يدفع للمدعي مبلغ (١٣)
ألف دينار مع الرسوم والمصاريف والأتعاب والفائدة القانونية من تاريخ المطالبة
وحتى السداد التام .

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المدعى عليه فطعن فيه استئنافاً بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠١٤ قيد الاستئناف بالرقم (٢٠١٥/٢١٥٨) وبعد السير بالدعوى قضت المحكمة بحكمها الصادر وجاهياً بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٥ برد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٣٢٥) ديناراً أتعاب محاماة .

لم يلقَ القرار الصادر قبولاً من المستأنف فبادر إلى الطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٥ .

ودون البحث بأسباب الطعن :-

نجد إن القرار الاستئنافي رقم (٢٠١٥/٢١٥٨) محل الطعن التمييزي صدر وجاهياً بحق الطاعن بتاريخ ١٧/٩/٢٠١٥ وتقدم الطاعن بتمييزه بتاريخ ٢٩/١١/٢٠١٥ أي بعد المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١٩١) من قانون أصول المحاكمات المدنية . مما يتعين معه وعملاً بالمادتين (١٩١ و ١٩٦) رد التمييز شكلاً .

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي شكلاً وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار صادر بتاريخ ١١ جمادى الآخرة سنة ١٤٣٧هـ الموافق ٢٠/٣/٢٠١٦م

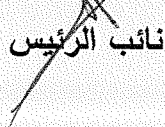
برئاسة القاضي

نائب الرئيس

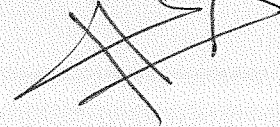


عضو

نائب الرئيس



عضو



عضو



عضو



رئيس الديوان

دقيق

